الخطف في سوريا: النساء العلويات الأكثر استهدافًا وسط تقاعس الحكومة الانتقالية

يجب على الحكومة السورية الانتقالية التوقف عن سياسة الإنكار الرسمي للانتهاكات والاعتراف بالحقائق والقيام بواجباتها القانونية في حماية المدنيين/ات دون تمييز

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

شباط/فبراير 2026

الخطف في سوريا: النساء العلويات الأكثر استهدافًا وسط تقاعس الحكومة الانتقالية

يجب على الحكومة السورية الانتقالية التوقف عن سياسة الإنكار الرسمي للانتهاكات والاعتراف بالحقائق والقيام بواجباتها القانونية في حماية المدنيين/ات دون تمييز

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي: 5
2. منهجية التقرير: 6
3. مقدمة: 7
4. خلفية: الأسباب والدوافع: 8
4.1 الفراغ الأمني: 8
4.2 بنية عسكرية مشتتة: 9
4.3 دوافع اقتصادية: 9
4.4 الانتقام الطائفي: 9
4.5 غياب المساءلة: 10
5. حالات خطف موثقة تبعاً لطبيعة الانتهاك: 10
5.1 الخطف لطلب الفدية: 10
5.2 التصفية الجسدية: الخطف كأداة انتقام: 12
5.3 الحجز كرهائن: 13
5.4 العنف القائم على النوع الاجتماعي: 14
6. تعامل الحكومة مع ملف الخطف: 15
6.1 توثيق التعامل السيئ مع بلاغات الخطف: 15
6.2 استهتار وتقليل من شأن الجريمة: 15
6.3 تواطؤ وتورط أمني: 15
6.4 تمييز طائفي: 16
6.5 تصريحات حكومية: 16
6.6 انتقادات حقوقية: 17
7. التداعيات الرئيسية للخطف: 18
7.1 الأثر النفسي والاجتماعي على النساء وأسرهنّ: 18
7.2 تهديد التماسك المجتمعي: 18
7.3 تآكل الثقة بالسلطة: 19

7.4. موجات نزوح جديدة: 19
7.5. تهديد استقطاب استثمارات أجنبية: 20
7.6. تراجع عودة اللاجئين: 20
8. الرأي القانوني في ظاهرة الاختطاف والانتهاكات المصاحبة لها: 20
9. خلاصة وتوصيات: 23
9.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية: 23
9.2. إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية: 24

1. ملخص تنفيذي:

يوثّق هذا التحقيق الموسع؛ الصادر عن "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مجموعة من عمليات الخطف التي ارتُكبت بحق مدنيين ومدنيات، غالبيتهم من الطائفة العلوية، خلال عام 2025، تركزت في محافظات اللاذقية، طرطوس، حمص، حماه، وهي مناطق شهدت توترات طائفية عالية وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كما سُجلت حالات في محافظتي السويداء وريف دمشق.

تعددت أسباب الخطف بين الدوافع الانتقامية السياسية والطائفية، أو الاقتصادية لغرض طلب الفدية، بينما تعرضت النساء والفتيات، اللاتي كان لهنّ النصيب الأكبر من العمليات الموثقة، للاختطاف المرتبط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والابتزاز.

استند التقرير إلى **17** مقابلة معّمقة مع ضحايا وذويهم وشهود عيان، إضافة إلى تحليل مواد عبر المصادر المفتوحة، ومقاطعة معلومات نشرتها مصادر موثوقة، منها منظمات حقوقية محلية ودولية ووسائل إعلام.

من أكثر الجوانب قتامة في ملف الخطف بعد سقوط النظام هو استهداف النساء والفتيات المنتميات للطائفة العلوية، إذ تعرضت هؤلاء النساء لانتهاكات جسيمة شملت والضرب وسوء المعاملة، والاغتصاب، والعنف اللفظي، وتوقيع عقود زواج قسرية تحت التهديد، وهو ما وثقته شهادات مؤلمة ومقابلات مع ناجيات وأسرهنّ، في حين لا يزال مصير عدد منهنّ مجهولاً.

يأتي ذلك وسط مخاوف شعبية من تفاقم ظاهرة الاختطاف في ظل الإنكار الحكومي، وغياب الإجراءات الأمنية الرادعة، وانتشار السلاح المنفلت، في وقت يتعمق شعور الأقليات بالاستهداف وغياب الحماية القانونية، ما يزيد من وتيرة الاحتقان الطائفي ويهدد السلم الأهلي.

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على ظاهرة الخطف في سوريا التي تشهد وتيرة متزايدة في الآونة الأخيرة، مستهدفة على نحوٍ خاص نساءً ورجالاً من الطائفة العلوية، وفق ما تبيّنه الشهادات التي جمعتها المنظمة والتقارير الحقوقية.

في محاولة لاستنباط أسباب اتساع عمليات الخطف وانعكاسها على التماسك المجتمعي ومستقبل البلاد، مع الإشارة إلى الآليات التي اتبعتها السلطات الانتقالية للتعامل معها، وهي المسؤول المباشر عن ضبط الأمن لجميع السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم/نّ. تحتاج الحكومة الانتقالية، إذا ما أرادت بناء شرعية حقيقية، إلى تجاوز مرحلة الإنكار في ملف الخطف، وإصلاح القطاع الأمني، وتفعيل القضاء المستقل لملاحقة الجناة بغض النظر عن انتماءاتهم الفصائلية، وإرساء قواعد العدالة الانتقالية الشاملة. كما أن الخروج من دوامة الاقتصاد المنهك، وتوفير الوظائف والرواتب الكافية سيسهم في كسر دورة اقتصاد الفدية.

2. منهجية التقرير:

يستند التقرير في منهجيته إلى شهادات مباشرة جُمعت في إطار عمل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على توثيق الانتهاكات الحاصلة في سوريا، لا سيما عمليات الخطف والقتل والابتزاز في جميع المناطق.

وأجرى فريق عمل المنظمة **17** مقابلة معّمقة مع ضحايا وذويهم، من أجل تحليل حالات اختطاف **20** شخصاً، منهم ثمانية رجال، وتسع نساء، وثلاثة أطفال، في الفترة الممتدة ما بين كانون الأول/ديسمبر **2024** وتشرين الثاني/نوفمبر **2025**.

تركزت عمليات الخطف التي شملتها المقابلات في محافظات اللاذقية، طرطوس، حمص، حماه، وهي مناطق شهدت توترات طائفية عالية، كما سُجلت حالات في السويداء وريف دمشق. وقد ترافق الخطف مع عمليات قتل في ثلاث من الحالات الموثقة، وفي أربع منها كان الهدف هو طلب الفدية، وتعرضت فتاتين لزواج قسري، فيما كان هدف الخطف مجهولاً في حالتين، ولم يُعرف مصير أربعة ضحايا حتى الآن، في حين تبيّن أنه في حالتين كانت الفتاة هاربة بإرادتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام، بطبيعة الحال، لا تعكس العدد الإجمالي للضحايا، وإنما تمثّل فقط الحالات التي جرى توثيقها وتحليلها بعمق، ضمن نطاق هذا التقرير، وقد عملنا على إخفاء هوية الشهود حفاظاً على سلامتهم. فقد وثقت مصادر محلية أخرى، منها حملة "أوقفوا خطف النساء السوريات" ملخصاً لحالات الخطف التي تعرضت لها نساء بين شهري فبراير/شباط وحتى ديسمبر/ كانون الأول **2025**، وتحققت من **130** حالة في غالبيتهنّ من الطائفة العلوية، ما زالت **36** منهنّ مفقودات. وهو ما يشير بوضوح إلى حجم واتساع الانتهاكات الواقعة.

وإلى جانب الشهادات من مصادر محلية، عمل معدوا التقرير على تحليل مواد عبر المصادر المفتوحة، شملت منشورات وصورًا ومقاطع فيديو، إضافة لمقاطعة معلومات نشرتها مصادر موثوقة، منها منظمات حقوقية أممية ودولية ومحلية ووسائل إعلام، والتي أصدرت تقارير وتحقيقات استقصائية حديثة تشير إلى اتساع نطاق الظاهرة وتكرار حدوثها. لم تقتصر حالات الخطف على منطقة جغرافية محدّدة أو على جنس بعينه، وإن كانت الحصّة الكبرى هي لنساء الطائفة العلوية، ما يزيد من حساسية الموضوع وتعقيد المشهد، لا سيّما ما يترافق مع ذلك من صعوبة ذكر جميع التفاصيل المتعلقة بعملية الخطف أو الإبلاغ عن جميع الحالات، نتيجة لما قد تتعرّض لها الأسر من تهديدات من جهة، والضغط المجتمعي من جهة أخرى. إضافة لما سبق رصد معدوا التقرير ردود فعل الحكومة الانتقالية في تعاطيها مع ملف الخطف، من حيث الإجراءات التي اتبعتها والتصريحات الرسمية لمسؤوليها، وخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات التي أعدّها الباحث القانوني في المنظمة من شأنها الحد من تفشّي هذه الظاهرة وإفلات المجرمين من العقاب.

3. مقدمة:

برزت ظاهرة الخطف في سوريا كأحد أكثر التحديات الإنسانية والأمنية تعقيداً، إذ تتداخل فيها الدوافع الانتقامية الطائفية مع المصالح الاقتصادية الإجرامية لشبكات الخطف، الأمر الذي يهدد التماسك المجتمعي الهشّ في البلاد، إذ يحق لجميع الأقليات الدينية والعرقية العيش بأمان وكرامة، وقد سلطت العديد من المنظمات الحقوقية والوسائل الإعلامية الضوء على فداحة ما يحصل بهذا الصدد، لا سيما حالات اختطاف النساء.

إذ أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم البالغ إزاء توثيق اختطاف **38** امرأة وفتاة من الأقلية العلوية، منذ آذار/مارس 2025 وحتى يوليو/تموز تتراوح أعمارهنّ بين **3** و **40** عاماً، في محافظات عدة، منها اللاذقية وطرطوس وحماة وحمص ودمشق وحلب.

وقد تمّت عمليات الاختطاف في وضح النهار أثناء ذهاب الفتيات إلى مدارسهنّ أو أعمالهنّ، أو زيارة أقاربهنّ، أو داخل منازلهنّ. وأشار الخبراء إلى أن "نمط الانتهاكات الموصوفة، التي تتضمن العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهديدات وزواج القاصرات قسراً والنقص الواضح في الاستجابة الفعالة للحكومة السورية المؤقتة، يشير إلى حملة استهداف ضد النساء والفتيات العلويات على أسس متقاطعة".

كما وثقت منظمة العفو الدولية اختطاف ما لا يقل عن **36** امرأة وفتاة علوية بين فبراير/ شباط ويوليو/ تموز 2025، في محافظات اللاذقية، وطرطوس، وحمص، وحماه، وفي جميع الحالات الموثقة عدا واحدة، تقاعس عناصر الأمن والشرطة عن إجراء تحقيق فعّال لمعرفة مصير المختطفات وأماكن احتجازهنّ، وفقاً للمنظمة.

ونشرت وكالات رويترز وأسوشيتد برس وDW وصحيفة الإندبندنت البريطانية تحقيقات استقصائية تضمنت شهادات حية لناجيات من عمليات الخطف والعنف الجنسي في المناطق الساحلية، موثقة ما بين **33** إلى **40** حالة.

بدورها أصدرت حملة "أوقفوا خطف النساء السوريات" ملخصاً لحالات الخطف التي تعرضت لها نساء بين شهري فبراير/شباط وحتى ديسمبر/ كانون الأول 2025، وثّق 130 حالة في غالبيتهنّ من الطائفة العلوية، ما زالت 36 منهنّ مفقودات. ولا يعكس هذا العدد الواقع الكامل، وفقاً للحملة، نظراً للترهيب الذي تتعرض له أسر المختطفات، والوصمة الاجتماعية، والإهانة والإذلال عند التقدّم ببلاغات الخطف لجهات حكومية.

وفي ظل صعوبة تحديد هوية الخاطفين، يوجّه تقاطع الشهادات التي جمعها القائمون على الحملة أصابع الاتهام إلى "شبكات إجرامية منظمة تستغل الفراغ الأمني لأغراض الفدية والإتجار، وعناصر أو ميليشيات مرتبطة بالحكومة المؤقتة إن بشكل رسمي أو غير رسمي، وعناصر أجنبية، ومجموعات محلية، تنفذ أجندات انتقامية طائفية".

من جانبها أكدت مجموعة الأزمات الدولية في تقريرها المعنون: "استعادة الأمن في سوريا ما بعد الأسد: دروس من الساحل والسويداء"، ارتفاع عدد حالات الخطف مقابل الفدية بشكل عام في سوريا منذ سقوط نظام بشار الأسد،

مشيرة إلى أن عدد النساء العلويات أكبر بشكل غير متناسب بين الضحايا، ليس فقط لأن المجرمين يعتبرونهنّ فرائس سهلة، بل أيضاً لأنهنّ "صيدٌ مشروع".

وتضطر الأسر، في غياب رد حكومي فعّال، إلى المناشدة لإعادة بناتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يمكن أن يزيد من الوصمة التي تلحق بالنساء.

ومنذ شهر مارس/ آذار الماضي امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بمنشورات ومقاطع فيديو لعائلات يتوسلون فيها لمعرفة أي معلومات عن ذويهم المفقودين/ات.

من جهتها، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة أنها فتحت تحقيقاً رسمياً في حالات خطف النساء في الساحل وستعرض نتائجه على مجلس حقوق الإنسان فور انتهائه.

في المقابل أنكر رد الفعل الحكومي وجود حالات خطف، وفي معرض إعلانه عن نتائج لجنة التحقيق الخاصة بحالات اختطاف نساء وفتيات في الساحل السوري، قال المتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، إن "اللجنة رصدت 42 حالة اختفاء في 60 جلسة على مدى ثلاثة أشهر، تبين أن منها حالة اختطاف وحيدة".

وأضاف أن "باقي الحالات كانت ادعاءات كاذبة، أو حالات هروب نساء مع شركاء عاطفيين، أو فرارهنّ من العنف الأسري، أو حالات دعارة أو ابتزاز"، دون تقديم أي أدلة.

4. خلفية: الأسباب والدوافع:

رغم أن عمليات الخطف والابتزاز كانت من السمات المتكررة للنزاع في سوريا على مدار **14** عاماً، إلا إن هذه الحوادث زادت بشكل ملحوظ خلال عام **2025**، وتُعزى جذور تصاعد هذه الظاهرة عقب الإطاحة بنظام بشار الأسد في الثامن من ديسمبر 2024، إلى عوامل عدة ذات خلفيات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية.

4.1. الفراغ الأمني:

أدى قرار الحكومة الانتقالية برئاسة أحمد الشرع، إعادة هيكلة الجيش السوري، وما ترتب عليه من تسريح الغالبية العظمى من كوادر الشرطة والأجهزة الاستخباراتية التابعة للنظام السابق، في أواخر يناير/كانون الثاني **2025**، دون وجود بديل مؤسسي جاهز لملء الفراغ إلى تصاعد عمليات الخطف.

ورغم ما قد يشكّله هذا الإجراء من ضرورة سياسية لفكّ الارتباط مع حقبة القمع، إلا أنه خلق عجزاً بشرياً هائلاً، حيث اعترفت وزارة الداخلية بوجود نقص يصل إلى **50** ألف ضابط وعنصر لضمان السيطرة الأمنية الكاملة على جغرافيا البلاد.

ارتفعت أعداد القوات بسرعة بفضل اندفاعة للتجنيد في جميع أنحاء البلاد، ووفقاً لتصريح مسؤول في وزارة الخارجية، كان الأمن العام قد ضاعف عدد عناصره في ديسمبر/كانون الأول، وفي فبراير/شباط **2025** بلغ عدد العناصر

الجدد نحو 17 ألف عنصر، توزعوا بين جهازي الشرطة والأمن العام، بحسب مصادر في الإدارة السياسية، لكن ذلك لم يكن كافياً لبناء قوة كبيرة ومتماسكة على نحو كافٍ.

شكّلت محافظات الساحل وحمص وحماه، وهي مناطق ذات تنوع سكاني كبير يشمل أقليات مثل العلويين والإسماعيليين والمسيحيين، تحدياً أمنياً خاصاً، كما شهدت كل من حلب ودير الزور أعمال عنف.

بدأت أولى موجات الخطف الواسعة في فبراير/ شباط 2025، إذ طالت 19 مدنياً علوياً في أرياف حمص وحماه واللاذقية، انتهى بعضها بالقتل.

4.2. بنية عسكرية مشتتة:

انقسمت القوى العسكرية الجديدة إلى ثلاث طبقات رئيسية، (النواة المرتبطة بهيئة تحرير الشام، الفصائل الإسلامية السنية، فصائل الجيش الوطني السوري)، وسط غياب التنسيق المركزي فيما بينها، هذا التفتت في مراكز القوى فتح المجال أمام شبكات إجرامية انتهازية أو عناصر منتحلة لصفة القوى الأمنية، أو العناصر الأمنية نفسها، أو مجموعات مسلحة مقربة منها، للقيام بعمليات خطف وابتزاز بعيداً عن رقابة الحكومة المركزية، لا سيما في الأرياف البعيدة عن مراكز المدن.

4.3. دوافع اقتصادية:

هيئت الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بالبلاد، المترافقة مع انهيار الليرة السورية، وتسريح عدد كبير من الموظفين، الظروف المواتية للأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك عمليات الخطف والابتزاز، إذ تحول الخطف إلى تجارة رابحة تديرها شبكات إجرامية وعصابات منظمة استفادت من انتشار السلاح وغياب الرقابة، وتتراوح قيمة الفدية بين عشرات أو مئات آلاف الدولارات في بعض الحالات.

ويشير محللون إلى أن بعض الفصائل المسلحة تستخدم الخطف كوسيلة لتمويل عملياتها العسكرية وشراء الأسلحة.

4.4. الانتقام الطائفي:

شكّل الخطف أداة للتعبير عن الانتقام وتصفية الحسابات، وقد اتخذ منحى ممنهجاً استهدف المكونات المجتمعية بناءً على هويتها الدينية. إذ ارتبط تصاعد عمليات الخطف عقب سقوط نظام الأسد بانتشار سردية تُحمّل الطائفة العلوية ككل المسؤولية عن الفظائع المرتكبة في فترة حكمه، هذا المنطق حوّل المدنيين العاديين، وخاصة النساء والفتيات، إلى "أهداف مشروعة" للانتقام، ازدادت عمليات الخطف على نحوٍ ملحوظ عقب "مجازر الساحل" في مارس/آذار 2025، ووثقت تقارير حقوقية استخدام الخاطفين لغة طائفية متطرفة وُصفت فيها المختطفات العلويات بـ "السبايا" و"الكافرات"، كما برزت ظاهرة الخطف والتصفية الميدانية على أساس الهوية.

لم يقتصر الخطف كانتقام طائفي على العلويين، إذ شهدت منطقة "وادي النصارى" في ريف حمص الغربي هجمات في 15 فبراير/شباط 2025 اختُطف خلالها **12** شاباً مسيحياً، بقي تسعة منهم كرهائن لفترة طويلة، وكانت الذريعة المزعومة للخاطفين هي "دق أجراس الكنيسة".

تكرر النمط في السويداء خلال الحملة الأمنية التي طالتها في يوليو/تموز 2025 إثر توترات بين الدروز والبدو، شهدت عمليات خطف متبادلة، كوسيلة ضغط عسكرية ومجتمعية.

وتشير تقارير أممية إلى خطف ما لا يقل عن **105** امرأة وفتاة درزية على أيدي جماعات مسلحة تابعة للسلطات السورية الانتقالية، لا يزال مصير عدد منهنّ مجهولاً.

4.5. غياب المساءلة:

يؤدي غياب مساءلة المتورطين بانتهاكات وتأخير مسار العدالة وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب إلى خلق حلقة مفرغة من العنف، إذ تُغذي قلة المحاسبة تصاعد عمليات الخطف والنزعات الانتقامية.

كما أن غياب المساءلة أو العفو عن متورطين بالجرائم قبل محاسبتهم، يُعطي الضوء الأخضر للشبكات الإجرامية والفصائل غير المنضبطة للاستمرار في عمليات الخطف للابتزاز المالي، مدفوعةً باليقين من عدم وجود عواقب قانونية.

وتشير أدلة إلى أن غياب المساءلة الشفافة لمسؤولي نظام الأسد أسهم في إيجاد مناخ يتعرّض فيه العلويون للخطر كرد فعل انتقامي، ونظراً لعدم اتخاذ الحكومة إجراءات جدية في هذا الصدد، أو حصول الضحايا على أي تعويضات، يتذرع بعض مرتكبي عمليات الخطف بأنهم يسعون للانتقام رداً على ما تعرضوا له من مظالم على يد النظام السابق.

وفي ظل غياب العدالة الرسمية تبرز ظاهرة "عدالة الشارع"، والتي يلجأ لها الأهالي كأداة محلية لاستعادة حقوقهم، كأن يقوموا بعمليات "خطف مضاد".

5. حالات خطف موثقة تبعاً لطبيعة الانتهاك:

5.1. الخطف لطلب الفدية:

تحولت عمليات الخطف إلى وسيلة لتمويل شبكات إجرامية وميليشيات تستغل الفراغ الأمني، ولم يسلم حتى الأطفال من هذا الابتزاز.

- في صباح يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2025 اختُطف الطفل محمد قيس حيدر يبلغ من العمر 13 عاماً، وهو طالب في الصف الثامن، من أمام مدرسته في مدينة اللاذقية من قبل مسلحين، ولم يُطلق سراحه إلا بعد دفع أهله فدية مالية ضخمة.

  يقول أحد أقربائه واصفاً ما حدث: "**اختطفت مجموعة من المسلحين الملثمين كانوا يستقلّون سيارتين محمد من أمام مدرسته جمال داوود الواقعة قرب المشروع العاشر في محافظة اللاذقية، وقد وقعت الحادثة**

على مرأى من زملائه والمارّة، وسط حالة من الذهول والخوف، دون أن يتمكن أحد من التدخل، الطفل محمد هو ابن دكتور مختص بأمراض الدم، ووالدته مُعلّمة، كانت العائلة مغتربة خارج البلاد، وقد عادت مؤخراً إلى سوريا للاستقرار".

يضيف: "**تم تقديم ضبط في قسم الشرطة حول عملية الخطف إلا أن ذلك لم يجدِ نفعاً حيث تمت كتابة ضبط دون متابعة، لو لم يتم دفع فدية كان الطفل قد توفي".**

عاد الطفل إلى أهله يوم 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، وفي تصريح صحفي قال عمه عروة حيدر، "**لم نعرف الجهة الخاطفة المبلغ كان كبيرًا بعنا منازلنا وسياراتنا وثيابنا لندفع الفدية**"، بينما تحدثت وسائل إعلام عن دفع مبلغ مئة ألف دولار كفدية.

- اختُطف محمد علي حاوية (32 عاماً) يعمل مزارعاً، من منزله في قرية الخندق التابعة لسهل الغاب بريف حماه، من قبل مجموعة ادعت أنها تتبع لـ "هيئة تحرير الشام"، وتعرض لتعذيب وحشي قبل إطلاق سراحه مقابل فدية قدرها 5000 دولار.

يقول قريب محمد في شهادته عن عملية الخطف: "**يوم 13 مارس/آذار 2025، في أثناء تناوله الطعام بعد عودته من العمل حاصر الخاطفون بثلاث سيارات (فان) منزل محمد مدعين أنهم ينتمون للهيئة، وأخذوه أمام أهله وأطفاله وهو يتعرض للشتائم والضرب بالركل والأسلحة، وعندما ما سألهم أخوه الأكبر عن سبب اعتقاله أجابوا أنه قد قطع أشجار رمان، فسأل لماذا تأخذوه فقالوا (بدنا نعمر بيوتنا)".**

في المساء تواصل الخاطفون مع ذويه وطلبوا دفع مبلغ 75 مليون ليرة سورية ثم قالوا 100 مليون، مقابل إطلاق سراحه وفي النهاية اتفقوا على مبلغ 5000 دولار.

يضيف الشاهد: "**كان مع محمد العديد من شبان القرية تم خطفهم واستفزازهم للحصول على نقود، وبعد إبلاغ الأمن العام بالمنطقة قالوا إن الخاطفين يدعون أنهم هيئة ولا علاقة لهم بهم، ولم يحركوا ساكناً، وبعد فقد الأهل أي أمل بمتابعة الجهات الأمنية قرروا دفع الفدية".**

يتابع: "**تم إطلاق سراحه يوم 4 أبريل/ نيسان 2025 بعد أن اضطر أهله لرهن منزلهم وسيارتهم والجرار الزراعي الذي يملكونه، وعند عودته بقي ما يقارب النصف شهر لا يستطيع النهوض من الفراش نتيجة ما تعرّض له من تعذيب".**

- اختُطف أحمد عبد الكريم العبد الله (37 عاماً) في أثناء عودته من عمله بمدينة حمص، وثقت كاميرات المراقبة سيارة تراقبه قبل الخطف، ويُعتقد أن الدافع مادي كونه كان يحمل حقائب نقود.

يقول قريب أحمد في شهادته: "**تم اختطاف أحمد بالقرب من المعرض الذي يديره بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الثاني 2025 حوالي الساعة 10 مساءً، بسيارة من نوع أزيرا لونها أسود ولوحتها زرقاء مكتوب عليها ادلب تجربة، وفق ما أظهرته كاميرات المراقبة في المكان**".

يضيف: "**جل ما نعرفه أنه كان عائداً إلى منزله برفقة موظف يعمل معه، وكان يتكلم مع صديقه على الهاتف، وإذ بصديقه يسمع أحمد يقول مهلاً يا شباب مهلاً وأصوات صراخ، فقام صديقه مباشرةً بإبلاغ الأمن العام الذي حاول جمع المعلومات والحصول على تسجيلات كاميرات المراقبة، وأخبرونا أنهم توصلوا إلى معرفة السيارة ورقم لوحتها**". يتابع:

> "**أعتقد أن عملية الخطف تمت بغرض طلب الفدية إذ إن أحمد كان يحمل معه حقيبتي نقود، لكن لم يتواصل معنا أحد حتى الآن كما أن الأمن العام لم يخبرنا بالمزيد**".

5.2. التصفية الجسدية: الخطف كأداة انتقام:

لم تقتصر الانتهاكات على الابتزاز المادي، بل سُجلت حالات تصفية جسدية فورية للضحايا.

- مقتل الأخوين محمود وأحمد مصطفى: تم اختطافهما في حمص مع سيارتهما وتصفيتهما.

يقول مصدر محلي قريب من عائلة الضحايا: "في يوم 26 ديسمبر/ كانون الأول 2024، خرج محمود وأحمد من محل المنظفات الذي تملكه العائلة لشراء بضاعة ومعهما مبلغ 60 مليون ليرة سورية، توجها إلى حي القصور في حمص، وأمام مستوصف العباسية قبل دوار البياضة، تم وضعهما في سيارة من نوع (توسان) فضية اللون مكتوب عليها إدلب، حوالي الساعة 12:00 ظهراً، وفق ما أفاد شهود عيان، وانقطع الاتصال بهما بعد ذلك، وشوهدت السيارة متجهة نحو دير بعلبة، كما تم أخذ سيارة العائلة من نوع (فيرنا) كانت تُستخدم كسيارة أجرة. كان محمود يعمل كمقدم محاسب في دير الزور تم تسريحه من الجيش وسوّى وضعه، أما أحمد فهو محامي".

يضيف: "عرفتُ بعدها أنهما قُتلا يوم 28 ديسمبر/كانون الأول وعُثر على جثتيهما على طريق الميماس قرب نهر العاصي، وتمكنتُ من رؤية صور الجثث في الطبابة الشرعية في الوعر على جوال أحد الأطباء".

يعتقد الشاهد أن سبب استهدافهما هو كونهما يعيشان في حي المهاجرين، وهو حي يغلب عليه الطائفة العلوية.

- مقتل المهندس محمود حامد الديب (69 عاماً) من مدينة حمص: بعد توجهه إلى منطقة كفرعايا بقصد تحديد موقع بئر ماء، وذلك ضمن نطاق عمله في مجال الكشف عن الآبار الارتوازية، تعرض للاختطاف والقتل.

يقول مصدر محلي قريب من الضحية: "في يوم 23 أبريل/ نيسان 2025، ذهب محمود لتحديد موقع بئر ماء في منطقة كفرعايا، وتم الاتفاق على اللقاء مع الجهة المعنية في الكراج الجنوبي عند الساعة 12:00 ظهراً، وكان على تواصل دائم مع زوجته لكن بعد انتهاء عمله انقطع الاتصال معه عند الساعة الواحدة ظهراً، و لم يعد إلى المنزل مع حلول المساء.

يضيف: "في صباح اليوم التالي، توجهت العائلة إلى قسم باب السباع لتقديم بلاغ بالاختفاء، وفي مساء يوم 24 أبريل/ نيسان، تلقت زوجته اتصالاً صادماً من قسم باب السباع يُخبرها بأنه قد قُتل غدراً، وعند التواصل مع الدفاع المدني أكد العثور على جثته في منطقة نفطية مهجورة في كفرعايا، و تبين بعد الفحص أن هناك إطلاق نار استهدف خاصرته من الخلف".

5.3. الحجز كرهائن:

في شهر تموز/يوليو 2025، اقتحمت مجموعة مسلحة ادعت أنها تتبع للأمن العام منزل دانيال دارب نصر في قرية نجران بمحافظة السويداء، بعد محاصرته وإلقاء القنابل عليه، ثم اختطفت العائلة بالكامل، وهي مكونة من زوجته نسرين، وبناتهما فينوس وفيفيان، إضافة لابن عمه آدم.

نُقل المخطوفون بين درعا ودمشق واحتُجزوا لمدة زادت عن شهر و10 أيام، حيث استُخدموا كرهائن لابتزاز ذويهم والمساومة عليهم بطلبات تشمل تبادل أسرى مع مقاتلين مصابين.

يقول مصدر محلي قريب من العائلة: "يوم 19 يوليو/ تموز 2025، اقتاد عناصر يرتدون ثياب الأمن العام آدم ودانيال وعائلته واستولوا على سيارتهم ومصاغ ذهبي ودولارات، واحتجزوهم في مدرسة تضم مهجّرين في درعا، خلال تلك الفترة تواصل معي شخص يتكلم لهجة بدوية وطلب مني العثور على مقاتلين مصابين وأرسل لي أسماءهم وصورهم، مقابل الإفراج عن العائلة، فأخبرته أننا مدنيون ولا نعرف شيئاً عن هذه الأسماء، بعد ستة أيام تم نقلهم إلى دمشق، واستمر احتجازهم في فيلا قريبة من قصر المؤتمرات، وواصل الخاطفون التواصل معي وكانوا يطلبون البحث عن أشخاص أو سيارات، بلغتُ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدمشق عن حالة الاحتجاز، وقالوا إنهم سيتواصلون مع الحكومة الانتقالية، وبعدها بيومين أُطلق سراحهم".

5.4. العنف القائم على النوع الاجتماعي:

- اختُطفت عبير يونس سليمان (29 عاماً) بشهر مايو/أيار 2025، في طرطوس نهاراً أثناء توجهها للسوق، تلقت عائلتها اتصالاً من رقم عراقي هددهم فيه الخاطف بالقول إنها، "لن تعود، أقسم أنني سأقتل كل من يقوم بالسؤال عنها".

يقول مصدر محلي قريب من العائلة: "في أثناء المكالمة كانت عبير تبكي بشدة وبدا عليها التعب والخوف، كانت ترتجف، كل إجاباتها كانت (لا أعرف، لا أستطيع الكلام)، وعند سؤالها عن مكانها، أجابت: (أنا لا أعرف إن كنت داخل سوريا أم خارجها، أنا لا أفهم لغتهم، لا أعرف عما يتكلمون)".

ورغم استجابة العائلة للخاطفين ودفع فدية بلغت 15 ألف دولار أمريكي، لا يزال مصيرها مجهولاً.

- اختُطفت زينب نصر دياب (36 عاماً) من قرية أصيلة في ريف حماه الغربي بشهر فبراير/شباط 2025، بعد توجهها لمركز طبي، ولا يزال مصيرها مجهولاً.

يقول مصدر محلي قريب من الضحية: "بعد أربعة أيام من اختفائها أرسل الخاطفون تسجيلات صوتية لابنتها تفيد بأنها موجودة مع شخص غريب وأنه تم كتب كتابها عليه".

- تعرضت الطفلة رغد عبود (15 عاماً) للاختطاف والضرب المبرح في قريتها طير جملة بريف مصياف يوم 6 أبريل/نيسان 2025 من قبل مسلحين ملثمين كانوا يستقلّون سيارة مجهولة الهوية، وفق ما أفاد شهود عيان، وذلك في أثناء توجهها للمعهد، استمرت عملية الاحتجاز ساعتين داخل سيارة جابت أراضي القرية، وتخللها تهديدات وجهها الخاطفون لها ولعائلتها، كما سرقوا قرطها الذهبي وعذبوها جسدياً ونفسياً.

تقول الشاهدة/مصدر محلي قريبة من الضحية: "لم يُطلب منا دفع أي فدية مالية، ما يعزز احتمال أن الهدف من العملية كان الترهيب، أُطلق سراح رغد في منطقة نائية بعد ارتباك الخاطفين نتيجة التبليغ السريع عنها وتعميم اسمها على الحواجز، لنجدها لاحقاً منهكة على قارعة طريق محروسة- مصياف بين الأراضي الزراعية".

- أعلنت عائلة رشا كامل منصور (30 عاماً) عن اختفائها بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول 2025، من منطقة قطنا في محافظة ريف دمشق، وبعد أربعة أيام عُثر عليها مرمية عند مفرق جديدة عرطوز وعليها آثار ضرب وتعذيب شديدين، رفض ذووها الإدلاء بأي إفادة رسمية حول تفاصيل ما جرى معها.

6. تعامل الحكومة مع ملف الخطف:

6.1. توثيق التعامل السيئ مع بلاغات الخطف:

يواجه ذوو الضحايا جداراً من الإنكار عند إبلاغ القوى الأمنية التابعة للحكومة الانتقالية عن حالات الخطف، إذ يغلب على التعامل الرسمي طابع الإهمال أو التعامل على أساس التمييز الطائفي، فضلًا عن إلقاء التهم الأخلاقية في حالات التبليغ عن خطف فتيات، وفق ما تبينه غالبية الشهادات التي تمكنّا من جمعها، وتشير الشهادات مجتمعة إلى نمط الإفلات من العقاب، فلم تُعرف هوية الجهات الخاطفة في أيّ من المرات كما لم يُعلن عن محاسبة أي منتهك.

6.2. استهتار وتقليل من شأن الجريمة:

عبّر العديد من ذوي المختفين الذين تمّت مقابلتهم لغرض هذا التقرير، عن استيائهم من أن الجهات الأمنية لم تأخذ قضاياهم على محمل الجدّ، بما في ذلك عدم تحرير ضبوط ومحاضر للشكاوي أو إجراء تحقيقات وافية.

مثلاً، وفي حالة الشابين محمود وأحمد مصطفى، اللّذين تعرضا للخطف والقتل في حي النزهة بحمص، يقول أحد أقربائهما:

> **"بعد فقدان الاتصال بهما، قمتُ بمراجعة جميع مراكز وقيادة الشرطة، لكنني تعرضتُ للطرد مراراً وتكراراً، وكانوا يسألونني دائماً عن طائفتي ويرفضون كتابة أي ضبط، زرتُ مركز شرطة (البياضة) و(باب سباع)، وقيادة الشرطة في المحافظة لكن دون جدوى، فقط في قسم (الحميدية) كتب العناصر ضبطاً على ورقة عادية ولم يفعلوا أي شيء بخصوص القضية".**

6.3. تواطؤ وتورط أمني:

في إحدى حالات الخطف التي حصلت في منطقة صافيتا، (نتحفظ عن ذكر الاسم حفاظاً على سلامة الشاهد)، ذكر المصدر أن مدير المنطقة أنكر وقوع عمليات خطف، مدعياً أن الفتيات يهربن بغرض الزواج أو بسبب الملل أو التفكك الأسري، ولم يقم بتسجيل الشكوى في بداية الأمر.

وبعد إجراء تحقيق ونفي الشاهد أي من الاحتمالات السابقة، تمت كتابة المحضر اللازم لكن لم يُسلّم الشاهد نسخة عنه ولم يعطه رقمه، ولم يُعمّم المحضر على فروع الأمن في باقي المدن والمحافظات، كما لم تتم مراقبة الكاميرات في مكان الخطف ولا رقم هاتف الضحية، كما وعد المسؤول الأمني.

علاوة على ذلك كشف الشاهد تواطؤاً أمنياً خطيراً، إذ كان الخاطفون يتصلون به ويخبرونه بتفاصيل دقيقة عما يفعله داخل أفرع الأمن (مثل رقم الغرفة التي دخل إليها)، ما أكد له أن تبعية الخاطفين للأجهزة الأمنية.

6.4. تمييز طائفي:

وثقت الشهادات تعاملاً نابعاً من دوافع طائفية من قبل القوى الأمنية، شمل ذلك التهكم الطائفي والإهانة اللفظية. قالت والدة فتاة خُطفت في حمص، إنها واجهت تهكماً من عناصر الشرطة الذين لم يتخذوا إجراءات فورية للبحث عنها، وحاولوا الطعن في شرف الفتاة بدلاً من التحقيق في واقعة الخطف، مستخدمين عبارات مسيئة بحقها مثل، افتراض أن تكون "في إحدى السهرات مع أصدقائها كونها من بنات الساحل السوري"، أو "تتعاطى المواد المخدرة في مكان ما حالها كحال **80%** من طلاب الجامعات"، و"أنها ترغب أن تصبح (ترينـد) مثل الفتاة ميرا"، تقول الأم: "أعتقد افتراض الشرطي أن ابنتي في سهرة ما مع أصدقائها نابع من تصوره أن بنات الطائفة العلوية لديهنّ هامش حرية يدفعهنّ للتصرف كما يحلو لهنّ دون ضوابط، الأمر الذي نفيته وأنكرته حين حاول بطريقة ما الطعن بشرف ابنتي".

6.5. تصريحات حكومية:

اتسمت التصريحات والتعليقات الحكومية الصادرة عن الإدارة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع، تجاه عمليات الخطف بالتذبذب بين الإنكار الرسمي والوعود بمحاسبة المتورطين، وسط انتقادات حقوقية على طريقة تعاطيها مع هذا الملف.

وصف الشرع عمليات القتل الجماعي والخطف التي طالت أفراداً من الطائفة العلوية في الساحل، بأنها "حوادث فردية وجرائم جنائية" وليست سياسة حكومية، معتبراً أنها "تهديد لجهوده للمّ شمل البلاد"، وتعهد الشرع علنياً بمعاقبة المسؤولين عن هذه الاعتداءات حتى لو كانوا "أقرب الناس" إليه.

وخلال لقائه وجهاءً وأعياناً من محافظتي اللاذقية وطرطوس في قصر الشعب، قال الشرع إن "الدولة لا تحمل أي نزعات إقصائية أو ثأرية تجاه أي مكون، وأن سوريا دولة مواطنة تضمن العدالة وتحفظ حقوق جميع السوريين"، وفي اللقاء نفسه أكّد ممثلون عن الأهالي وقوع حالات خطف للنساء في الساحل السوري منددين بالرواية الحكومية التي وصفتها بأنها حالات هروب بداعي "العلاقات العاطفية".

في يوليو/تموز 2025 شكّل وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية، أنس خطاب، لجنة تحقيق بشكاوى اختطاف نساء وفتيات في الساحل السوري، أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، نتائجها في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وقال البابا في مؤتمر صحفي: إن اللجنة قامت بجمع وتدقيق وتوثيق كل ما نُشر من بلاغات أو منشورات تتحدث عن حالات اختطاف منذ بداية عام 2025 وحتى 10 من أيلول/سبتمبر.

وأشار إلى أن اللجنة "رصدت **42** حالة اختفاء في 60 جلسة على مدى ثلاثة أشهر، تبين أن منها حالة اختطاف وحيدة"، واصفاً معظم البلاغات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي بأنها "ادعاءات كاذبة" أو حالات "هروب طوعي

لأسباب عائلية أو عاطفية".

كما نفى كل من رئيس اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصي الحقائق بأحداث الساحل، القاضي جمعة العنزي، والمتحدث باسمها، ياسر الفرحان، حدوث حالات خطف لفتيات من الساحل السوري، على خلفية الانتهاكات التي شهدها الساحل في مارس/ آذار 2025. ولفت العنزي إلى أن اللجنة استمعت إلى 948 إفادة وإحاطة من عشرات المسؤولين، واجتمعت مع مئات ضحايا الانتهاكات، ولم تتلقَّ أي بلاغ عن حالة خطف لفتيات، "لا شفهياً ولا كتابياً"، بحسب تعبيره.

وأشار الفرحان أن اللجنة تبلغت بعودة بعض النساء المخطوفات، معتبراً أنها حوادث جنائية يجب التصدي لها.

بدوره أقسم عضو لجنة السلم الأهلي، أنس عيروط، في لقاء على شاشة قناة "الإخبارية السورية" ثلاثاً بأنه لا توجد أي حادثة خطف للنساء، قائلاً: "والله على ما أقول شهيد، والله لا يوجد أي حادثة"، معتبراً أن كل ما يُنشر بهذا الصدد هو محض افتراء.

6.6. انتقادات حقوقية:

الإصرار الرسمي على إنكار حوادث الخطف، قابله استياء واسع من المقاربة التي تتعامل فيها الحكومة مع هذه الحوادث. إذ انتقدت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أنياس كالامار، "فشل الحكومة السورية في وضع حدّ لخطف النساء والفتيات، ومنع الأذى الجسدي، والزواج القسري، وتهريب البشر، وتقاعسها عن التحقيق بشكل فعّال وملاحقة المسؤولين".

وقالت بهذا الصدد، **"تتحمّل السلطات مسؤولية قانونية وأخلاقية عن العمل على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعاقبة مرتكبيه. من حق جميع النساء في سوريا أن ينعمن بحياة لا يشوبها أي خوف من الإيذاء، والتمييز، والاضطهاد. ويجب أن تكون التحقيقات عاجلة وشاملة، يقودها محققون مستقلون تتيسر لهم كافة الموارد الضرورية. لا بدّ من السعي لتحقيق المساءلة وتقديم التعويضات. ويشكل التقاعس عن تحقيق ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان".**

من جهتهم أكد خبراء الأمم المتحدة أن الاستجابة الحكومية كانت غير كافية، إذ لم تقم الحكومة الانتقالية بإجراء تحقيقات سريعة ومستقلة في معظم حالات خطف النساء، وفي بعض الأحيان رفضت تسجيل الشكاوى أو تجاهلت مخاوف العائلات، لافتين إلى ارتباط عدة حوادث بأطراف أمنية أو أفراد مرتبطين بمؤسسات الحكومة.

وقالوا في بيان: "تتحمل السلطات مسؤولية بموجب القانون الدولي في حماية جميع النساء والفتيات من العنف، وتوفير الحلول الفعالة، وضمان الوصول إلى العدالة والحماية والمساعدة، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي"، داعين الحكومة إلى إنهاء هذا النمط من العنف واستعادة الثقة في نظام القضاء والعدالة.

كما انتقد بيان صادر عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني السورية وناشطين مستقلين، تقرير لجنة التحقيق التي شكلتها وزارة الداخلية بشأن جرائم الاختطاف بحقّ النساء، معتبرين أنه "مهين وصادم ويؤدي إلى تسهيل الطعن بأخلاق النساء وامتهان كرامتهنّ، فهو لا يكتفي بإنكار معاناة النساء بل يحوّلهن وذويهنّ إلى متّهمات/متهمين".

ويشكّل خطف النساء جريمة ذات طبيعة خاصة تتطلّب معايير تحقيق مهنية دقيقة تراعي حساسية الضحايا وخصوصية الانتهاك، وهو ما لم يتوفر في عمل اللجنة، فهي، "لا تستوفي شروط الاستقلالية ولا متطلّبات الكفاءة، إذ تتكون بالكامل من موظفين في الوزارة ذاتها، من دون أن تذكر أي مشاركة نسائية في عضويتها، كما لم يُقدّم ما يثبت امتلاك أعضائها خبرة متخصصة في هذا النوع من الجرائم، أو تقديمهم ضمانات حماية للضحايا وعائلاتهنّ".

علاوة على ذلك، "لم تعلن الوزارة عن آليات التواصل مع اللجنة أو منهجية التحقيق أو المعايير التي استندت إليها في استخلاص نتائجها، ما يجعل هذه النتائج فاقدة للأساس المهني الذي يضمن صحتها وموثوقيتها"، وفقاً للبيان.

7. التداعيات الرئيسية للخطف:

7.1. الأثر النفسي والاجتماعي على النساء وأسرهنّ:

تشير شهادات النساء المختطفات الناجيات إلى تعرضهنّ لصدمات نفسية، مثل اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، وفقدان الثقة بالنفس، ومشاعر حادة بالذنب والعار. وتقترن عمليات الخطف في المجتمعات المحافظة بوصمة اجتماعية وضغوط للسكوت عن الجريمة لحماية السمعة، وفي الحالات التي أطلق فيها سراح المختطفات، كثيرًا ما توقفت أسرهنّ عن الحديث عن حالاتهنّ، خوفاً من انتقام الجناة الذين لم يُلقَ القبض عليهم، ومن السلطات التي أمرت بالتزام الصمت، والمختطفات بإنكار وقوع الجريمة.

وفي إحدى الشهادات قام زوج بطلاق زوجته الناجية من الاختطاف والزواج بأخرى فور عودتها، مبرراً ذلك بعدم قدرته على تحمل "المسؤولية الاجتماعية" للحادثة، كما واجهت أسر بعض الناجيات ضغوطاً مجتمعية دفعتها للنزوح القسري من قراها الأصلية، وفي حالات أخرى نزحت كإجراء احترازي.

ويمتدّ الأثر إلى مجتمعات بأكملها إذ يسود شعور عام بالرعب بين النساء والفتيات، دفعهنّ للامتناع عن مغادرة المنازل بمفردهنّ بسبب تكرار عمليات الخطف في وضح النهار أثناء التوجه للمدارس أو العمل، ووثقت تقارير اضطرار طالبات لترك تعليمهنّ في مناطق الساحل والسويداء نظراً لغياب الأمن.

7.2. تهديد التماسك المجتمعي:

أدت عمليات الخطف، وخاصة تلك التي استهدفت الأقليات (العلويين والدروز والمسيحيين) بشكل خاص، إلى تآكل الثقة المتبادلة بين المكونات السورية، وتعميق الانقسام الطائفي، إذ أذكت عمليات الخطف الانتقامية التي أعقبت

مجازر الساحل ومجازر السويداء مشاعر العداء الطائفي، واعتبرت بعض المكونات أن الخطف جزء من حملة "تطهير عرقية" أو "إبادة ممنهجة".

كما رافق ذلك تصاعد في خطاب الكراهية، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشرت السرديات التي تُحمّل طوائف بأكملها المسؤولية الجماعية ما حوّل المدنيين إلى أهداف مشروعة، وأدى لبروز "العدالة الذاتية" أو "عدالة الشارع"، فقد لجأ أهالي في السويداء والساحل إلى عمليات خطف مضادة أو إعدامات ميدانية للخاطفين نتيجة الفراغ الأمني، وفقدان الثقة في قدرة الحكومة على استعادة المخطوفين أو محاسبة الجناة.

7.3. تآكل الثقة بالسلطة:

سادت حالة من الإحباط تجاه تعاطي الحكومة الانتقالية مع ملف الخطف، خاصة بعد تصريحات وزارة الداخلية التي وصفت معظم البلاغات بأنها "ادعاءات كاذبة"، وإلقاء اللوم في كثير من الحالات على الضحية، وهو ما اعتبره الأهالي تنصلاً من المسؤولية، وتقاعساً عن حمايتهم.

وخرج الآلاف في اللاذقية وطرطوس وجبلة بتظاهرات غير مسبوقة ضد الحكومة، تنديداً بالانفلات الأمني بعد تصاعد حوادث القتل والخطف، مطالبين بإطلاق سراح المحتجزين.

7.4. موجات نزوح جديدة:

نتيجة تصاعد عمليات الخطف والقتل الانتقامي، وثقت تقارير حقوقية وتحليلات ميدانية موجات نزوح داخلي للسكان من القرى المعزولة والمناطق ذات التنوع الطائفي أو "خطوط التماس" نحو مناطق أكثر تجانساً أو مراكز المدن طلباً للأمان.

وفي كثير من الحالات كان هذا النزوح إجراءاً وقائياً اتخذته العائلات لتفادي الوقوع ضحية لشبكات الخطف أو عمليات الانتقام المتبادل على أسس الهوية.

إذ شهدت قرى علوية موجات نزوح واسعة نحو مناطق أكثر أماناً، أو نحو مناطق ريفية داخلية، خوفاً من تكرار المجازر والانتهاكات الطائفية التي طالت السكان في تلك المناطق.

كما نزح الآلاف من أهالي محافظة السويداء الجنوبية من قراهم الأصلية نحو مراكز المدن (مثل مدينة السويداء)، أو إلى محافظات أخرى مثل درعا وريف دمشق هرباً من الخطف، والكمائن على الطرق، والغارات الانتقامية التي طالتهم صيف العام الماضي.

7.5. تهديد استقطاب استثمارات أجنبية:

رغم جهود الحكومة الانتقالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لإعادة الإعمار، إلا أن الانفلات الأمني يشكّل عائقاً حاسماً، إذ يُنظر إلى استمرار عمليات الخطف والابتزاز المالي كأحد أكبر المخاطر التي تواجه تدفق رؤوس الأموال، وتهز ثقة المستثمرين.

كما يحذر محللون من استهداف الرعايا الأجانب، مع ما يشكّلونه من "قيمة مرتفعة" في نظر الخاطفين قد تجعلهم أهدافاً مستقبلية مع زيادة تدفق الكوادر والشركات الدولية، مما يرفع تكاليف التأمين والحماية.

وذلك فضلاً عن أن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وتعرّض التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة في حلب ودمشق والساحل لابتزاز مستمر، أدى إلى إغلاق لبعض المنشآت أو انتقالها إلى دول الجوار مثل تركيا ومصر.

7.6. تراجع عودة اللاجئين:

أدت موجة الخطف وعدم استقرار الأوضاع الأمنية إلى تراجع حاد في رغبة اللاجئين السوريين بالعودة من دول الجوار، فبينما سجل شهر يناير/كانون الثاني 2025 تفاؤلاً كبيراً، أظهرت استطلاعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الصادرة في يونيو/حزيران 2025 انخفاضاً بنسبة 33% في نية العودة لديهم.

وأوضح تقرير تحليلي صادر عن مشروع المساعدة الدولية للاجئين (IRAP) في ديسمبر/ أيلول 2025، والذي استند بشكل أساسي إلى نتائج استطلاع المفوضية، أن الرغبة في العودة انخفضت بنسبة 45% بين اللاجئين في الأردن، و41% في لبنان خلال الفترة ما بين شهري يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2025.

ويعزو اللاجئون في لبنان والأردن هذا التراجع إلى مخاوف حقيقية من الاعتقال التعسفي على يد هيئة تحرير الشام، والخطف من أجل الفدية على الطرق الدولية، بالإضافة إلى استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب السوري، وفقاً للتقرير، إذ يفضل كثيرون البقاء في حالة اللجوء على المخاطرة بحياتهم في ظل غياب سيادة القانون.

وخلص التقرير إلى أن الظروف في سوريا لا تزال غير مواتية للعودة الآمنة والمستدامة بسبب غياب التقدم السياسي، وتدهور حالة حقوق الإنسان.

8. الرأي القانوني في ظاهرة الاختطاف والانتهاكات المصاحبة لها:

تشكل عمليات الاختطاف الموثقة في محافظات (اللاذقية، طرطوس، حمص، حماه، السويداء، ريف دمشق) سلسلة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي، والقوانين السورية المحلية.

إذ تعتبر عمليات الخطف بقصد الحصول على فدية أو بقصد الزواج القسري بالفتيات والنساء المخطوفات انتهاكاً لحق الإنسان في الحرية والأمان الشخصي، سنداً للمادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة 9 من العهد

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واللتان تؤكدان على أن لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، وأنه لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، كما إن بقاء مصير أربع من الضحايا مجهولاً وفق ما ورد على لسان الشهود الذين تم توثيق شهاداتهم لغرض هذا التقرير يشكل جرم الاختفاء القسري وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما ويتناقض مع حق الضحايا وذويهم في معرفة الحقيقة.

وفي حال ثبوت أن عمليات الخطف التي تم توثيقها في هذا التقرير قد استهدفت مجموعة سكانية معينة (المكون العلوي أو الدرزي أو المسيحي) وبدوافع طائفية وسياسية ممنهجة وعلى نطاق واسع، فإن تلك العمليات قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفقاً للمادة السابعة من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

ويعد ضرب وتعذيب المختطفين/ات وتوجيه كلمات نابية ومهينة لهم/ن وكذلك اغتصاب الضحايا من النساء والفتيات وتعريضهنّ للعنف الجنسي، مناقضاً لما تم النص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، وكذلك مناقضاً لما تم التأكيد عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما إن قتل ثلاث من الضحايا وفق ما ورد في متن التقرير يعد انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق المذكورة، ويشكل جريمة قتل خارج نطاق القضاء.

أضف على ما ذكر، فإن توثيق حالات زواج قسري تحت التهديد لبعض الضحايا من النساء يشكل انتهاكاً واضحاً لحق المرأة في اختيار شريكها بحرية وفقاً لما ورد في المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). كما إن تخوف النساء في بعض المناطق من الخروج من منازلهنّ خوفاً من الخطف أو الإهانة وفقاً لما ورد على لسان شهود هذا التقرير، ووفقاً لما ورد في تقارير المنظمات الحقوقية يشكل انتهاكاً لحرية الإنسان في التنقل المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أما من منظور التشريعات السورية، فإن الأفعال المرتكبة بحق الضحايا تشكل انتهاكاً لما ورد في الإعلان الدستوري السوري لعام 2025، الذي أكد على أن الدولة تصون حرمة الحياة الخاصة، وكل اعتداء عليها يعد جرماً يعاقب عليه القانون، وأن الإنسان يتمتع بحرية التنقل، كما أكد على أن الدولة تصون كرامة الإنسان وحرمة الجسد وتمنع الاختفاء القسري والتعذيب المادي والمعنوي، ولا تسقط جرائم التعذيب بالتقادم، كما وتكفل الدولة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، وتحميها من جميع أشكال القهر والظلم والعنف.

كذلك نص الإعلان الدستوري على أنه "تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعد جميع الحقوق

والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا جزءاً لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري".

ووفقاً لقانون العقوبات السوري فإن حجز حرية الأشخاص وخطفهم بدون قرار قضائي، يشكل جريمة حجز الحرية بدون وجه حق المنصوص عليها في المادة 555 وما بعدها من هذا القانون، ويصبح الجرم جنائي الوصف ولا تقل مدة الاعتقال عن الثلاث سنوات، إذا ترافق مع الفعل تعذيب جسدي أو نفسي أو تجاوزت مدة الحرمان من الحرية الشهر، كما وتم تشديد عقوبة الخطف وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 20 لعام 2013 الذي نصّ في مادته الأولى على أنه "كل من خطف شخصاً حارماً إياه من حريته بقصد تحقيق مأرب سياسي أو مادي أو بقصد الثأر أو الانتقام أو لأسباب طائفية أو بقصد طلب الفدية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة".

كما إن فعل التعذيب أو المعاملة المهينة معاقب عليه بموجب المادة 391 من قانون العقوبات السوري، وكذلك بموجب القانون رقم 16 لعام 2022 والذي شدد العقوبات على مرتكبي هذا الفعل، وقد تبنى هذا القانون تعريفاً للتعذيب مطابقاً لما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ولم يقتصر هذا القانون على فعل التعذيب الذي يقوم به أو يشرف عليه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية، كما هو حال اتفاقية مناهضة التعذيب، بل وسّع من دائرة النطاق الشخصي لمرتكبي هذا الجرم ليشمل التعريف أيضاً الأفعال التي قد تقع من قبل أي شخص أو مجموعة.

ووفقاً لما ورد في شهادة أحد مصادر هذا التقرير فإن إحدى المخطوفات قد تعرضت لأبشع أنواع الإذلال والاغتصاب، وهذا الفعل معاقب عليه بموجب قانون العقوبات السوري (المادة 489 وما بعدها)، والتي نصت على أنه " من أكره غير زوجه بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة على الأقل، ولا تنقص العقوبة عن إحدى وعشرين سنة إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشر من عمره".

وتعد الحكومة السورية الانتقالية المسؤول القانوني الأول عن حماية المدنيين وضمان أمنهم، وهو ما يفرض عليها واجباً أصيلاً في التحقيق الجدّي والشفاف في جرائم الاختطاف المدعى بها كافة لكشف ملابساتها وتقديم الجناة للعدالة. إلا أن السياسة الحالية المتمثلة في طمس معالم الجريمة والتستر على الفاعلين عبر تصريحات رسمية تصف البلاغات بأنها "ادعاءات كاذبة" أو "حالات هروب عاطفي"، تُعد تنصلاً صريحاً من المسؤولية القانونية وتبريراً لاستمرار الجرائم، خاصة مع ثبوت ارتباط بعض الحوادث بعناصر تابعة لمؤسسات حكومية. إن امتناع الجهات المعنية عن تسجيل شكاوى الأهالي، وفق ما أكده خبراء الأمم المتحدة، يشكل إخلالاً جسيماً بالواجبات الملقاة على عاتق الحكومة، كما أن نقل التهمة إلى الضحايا والطعن في أخلاقهنّ يمثل انتهاكاً إضافياً لكرامتهنّ يسهم في تكريس

ثقافة الإفلات من العقاب ويشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

9. خلاصة وتوصيات:

تُظهر الوقائع الموثّقة في هذا التقرير أن عمليات الخطف في سوريا عام 2025 لم تعد مجرد حوادث جنائية معزولة، بل تحولت إلى أداة انتقام طائفي واقتصاد للجريمة المنظمة تستهدف النسيج المجتمعي السوري في عمقه، واستمرار الحكومة الانتقالية في سياسة الإنكار والطعن في أخلاق الضحايا لا يمثل تقاعساً عن الحماية فحسب، بل يشكل غطاءً سياسياً وقانونياً يمنح الجناة حصانة ضد المحاسبة.

إن العدالة لا يمكن أن تتحقق دون كشف الحقيقة كاملة، وضمان أمن المواطنين/ات السوريين/ات بمختلف انتماءاتهم/نّ، ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي تغذيها الخطابات التحريضية والفراغ الأمني، وقد استنتجت "سوريون" من هذا التقرير جملة من التوصيات التي يمكن أن تشكّل، إن توفرت الإرادة الجادة والصادقة، خارطة طريق لمعالجة الانتهاكات الواردة في هذا التقرير، والحد من ارتكابها مستقبلاً، ويمكن تلخيصها بما يلي:

9.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية:

ــ التوقف عن سياسة الإنكار الرسمي للانتهاكات، والاعتراف بالحقائق الموجودة على الأرض، والقيام بواجباتها القانونية في حماية المدنيين/ات دون تمييز، سنداً للإعلان الدستوري والتشريعات السورية النافذة.

ــ إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع البلاغات والشكاوى، خاصة تلك المتعلقة بحالات الخطف وفق ما ورد في هذا التقرير، وملاحقة الجناة بغض النظر عن انتماءاتهم الفصائلية أو ارتباطاتهم بمؤسسات السلطة الحاكمة.

ــ الامتناع عن توجيه اتهامات تمسّ كرامة الضحايا، وضمان وصولهم إلى مراكز تسجيل الشكاوى دون ترهيب.

ــ إدراج ملف الخطف والانتهاكات المرتبطة به ضمن الاختصاصات الأساسية للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، والهيئة الوطنية للمفقودين في سوريا، لضمان الوصول إلى الضحايا وتحديد ظروف وملابسات حوادث الخطف، وتحديد أماكن وجود الضحايا وتحديد المتهمين بارتكاب تلك الانتهاكات.

ــ إصدار قانون شامل يُعرّف خطاب الكراهية بما يتوافق مع المعايير الدولية، ويجرِّم كافة أشكال التحريض على العنف أو التمييز القائم على الهوية الدينية أو الطائفية أو العرقية.

ــ إصلاح القطاع الأمني وتفعيل دور القضاء المستقل لكسر ثقافة "عدالة الشارع" واستعادة ثقة المواطنين في

مؤسسات الدولة.

9.2. إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية:

ـ على المنظمات الحقوقية تكثيف جهود التوثيق الميداني للانتهاكات لضمان عدم طمس الأدلة وتسهيل مسارات المحاسبة المستقبلية، وإطلاق حملات توعية لنبذ خطاب الكراهية والتحريض الطائفي الذي يحوّل المدنيين إلى أهداف انتقامية، وتعزيز قيم المواطنة المتساوية.

ـ على المنظمات الحقوقية مراقبة عمل الحكومة والهيئات الوطنية للعدالة الانتقالية وشؤون المفقودين، لضمان التحقيق الشفاف في قضايا الخطف والانتهاكات المترافقة معها، وضمان إدراج جرائم الخطف والتعذيب والاغتصاب ضمن ملفات جبر الضرر، وعدم السماح بسقوط هذه الجرائم بالتقادم.

ـ على المؤسسة الدولية المستقلة لشؤون المفقودين في سوريا إيلاء الاهتمام لضحايا الخطف في عام 2025 للكشف عن مصير من لا يزال مفقوداً منهم، وتحديد دوافع وملابسات تلك الانتهاكات.

ـ على "لجنة التحقيق الدولية المستقلة" و"آلية التحقيق الدولية المحايدة" إعطاء الاهتمام اللازم لهذا الملف، والبدء بالتحقيق وجمع الأدلة وإصدار تقارير مواضيعية خاصة بتلك الجرائم.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بِتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكبُ في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.